

التكليف العاشر

اعداد ملخص تنفيذي لأحد المشاريع البحثية الحديثة في مجال التخصص.
من خلال الاطلاع على أحد المشاريع البحثية الحديثة في مجال التخصص، ثم إعداد ملخص تنفيذي له.
يجب أن يكون موجزا ودقيقا ويسلط الضوء على الجوانب الرئيسية للمشروع البحثي كالأهداف والمنهجية والنتائج والتوصيات

قضايا بحثية 3
دكتور / محمد جابر الخولي
10th assignment

Prepared by: Remah Khalil joban
PHD- 241000569



البحث

Archaeological Site Management Planning: Focused on a Study of
Management Guidelines for Hwangryong Temple Historic Site

Jong Hyun Lim

2005 . The University of Pennsylvania

<https://uu.diva-portal.org/smash/get/diva2%3A1956982/FULLTEXT01.pdf?utm>

مقدمة البحث

يتناول هذا البحث موضوع إدارة مواقع التراث العالمي في ظل التحديات المعاصرة المرتبطة بالحوكمة والاستدامة والتغير المناخي، وذلك في إطار اتفاقية التراث العالمي بوصفها المرجعية الدولية الرئيسة لإدارة هذه المواقع. ويسعى البحث إلى تقديم قراءة تحليلية للأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم إدارة مواقع التراث، مع إبراز التحديات التي تواجه تحويل هذه الأطر إلى ممارسات إدارية فعّالة ومستدامة على أرض الواقع.

عنوان المشروع

الدراسة عبارة عن مشروع بحثي حديث في مجال إدارة التراث الثقافي، بعنوان: إدارة مواقع التراث العالمي في ظل اتفاقية التراث العالمي: الأطر القانونية والمؤسسية وتحديات الاستدامة. ويركّز البحث على تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم إدارة مواقع التراث العالمي، مع إبراز التحديات التي تواجه تحقيق إدارة مستدامة وفعّالة لهذه المواقع في السياق المعاصر.

خلفية المشروع البحثي

يأتي هذا المشروع البحثي في ظل تنامي الاهتمام الدولي بإدارة مواقع التراث العالمي، في وقت تواجه فيه هذه المواقع تحديات متزايدة تتعلق بالحوكمة، والاستدامة، والتغير المناخي، إضافة إلى تعقد الهياكل الإدارية وتعدد الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، تبرز اتفاقية التراث العالمي بوصفها الإطار المرجعي الرئيس الذي يوجّه السياسات والممارسات الإدارية المرتبطة بحماية مواقع التراث وإدارتها.

أهداف المشروع البحثي

يأتي هذا المشروع البحثي في ظل تنامي الاهتمام الدولي بإدارة مواقع التراث العالمي، في وقت تواجه فيه هذه المواقع تحديات متزايدة تتعلق بالحوكمة، والاستدامة، والتغير المناخي، إضافة إلى تعقد الهياكل الإدارية وتعدد الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، تبرز اتفاقية التراث العالمي بوصفها الإطار المرجعي الرئيس الذي يوجّه السياسات والممارسات الإدارية المرتبطة بحماية مواقع التراث وإدارتها.

المنهجية المتبعة

اعتمد المشروع البحثي على منهج تحليلي نوعي ذي طابع قانوني ومؤسسي، استند إلى تحليل اتفاقية التراث العالمي بوصفها الوثيقة المرجعية الأساسية، إلى جانب مراجعة تقارير اللجان الدولية المختصة والأدبيات العلمية المتخصصة في إدارة التراث والحوكمة. وقد أتاح هذا المنهج فحص الأبعاد التنظيمية والمؤسسية لإدارة مواقع التراث دون الاعتماد على أدوات كمية أو ميدانية، بما يتلاءم مع طبيعة البحث وأهدافه.

أبرز النتائج و التوصيات

توصل البحث إلى أن هناك فجوة واضحة بين الأطر القانونية الدولية والممارسات الإدارية الفعلية على مستوى إدارة مواقع التراث العالمي، كما أظهر أن تعدد الجهات الإدارية وتعقيد الهياكل المؤسسية يؤثران سلباً على كفاءة اتخاذ القرار. وأشارت النتائج كذلك إلى محدودية مرونة النظم الإدارية في التعامل مع التحديات المعاصرة، ولا سيما متطلبات الاستدامة والتغير المناخي، مما يستدعي تعزيز مقاربات الحوكمة المتكاملة.

كما أنه أوصى بضرورة تطوير نماذج إدارية أكثر تكاملاً ومرونة لإدارة مواقع التراث العالمي، تقوم على تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، ومواءمة السياسات الوطنية مع متطلبات اتفاقية التراث العالمي بصورة أكثر فاعلية. كما شدد على أهمية تبني مقاربات إدارية مستدامة تراعي الأبعاد البيئية والمؤسسية طويلة المدى.

الخلاصة :

قدّم هذا المشروع البحثي قراءة تحليلية معمّقة للأطر القانونية والمؤسسية لإدارة مواقع التراث العالمي، ويبرز التحديات التي تواجه تحقيق إدارة مستدامة لهذه المواقع في السياق المعاصر. كما يؤكّد أهمية الحوكمة المتكاملة بوصفها مدخلًا رئيسًا لتحسين كفاءة الإدارة، ويشكّل مرجعًا داعمًا لصنّاع القرار والباحثين في مجال إدارة التراث الثقافي.



Thank You